إستراتيجية الولايات المتحدة لعملية السلام تقف على منعطف حاسم

روبرت ساتلوف

يواجه كبار المسؤولين الأمريكيين – بمن فيهم الرئيس أوباما ووزير الخارجية جون كيري – قراراً هاماً حول عملية السلام في الأيام القادمة. [والسؤالان اللذان يطرحان نفسهما] هل يجب على واشنطن أن تستثمر بكثافة في جهود نشطة لمنع الدخول في دوامة أخرى في العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية وإعادة بناء الأساس للدبلوماسية، أم ينبغي عليها أن تقف الارتباط وتنتظر إلى أن يشعر الطرفان المعنيان بالحاجة الملحة للمفاوضات التي يعتقد دبلوماسيون أمريكيون أن كلا الجانبين قد افتقداها في الجولة الأخيرة من المحادثات؟

وتتمخض معالم هذا الاختيار من خلال خطاب مفصل، حماسي، وعادل دون كلل ألقاه السفير مارتن إنديك أمام مؤتمر واينبرغ لمؤسسي معهد واشنطن في 8 أيار/مايو 2014، سرد فيه وقائع تسعة أشهر من المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، عمل خلالها كوسيط نيابة عن الوزير كيري. وبالإضافة إلى تلك التصريحات الرسمية و"المصرّح بها"، وضّح إنديك بصورة مسهبة أسباب انهيار عملية السلام، خلال جلسة شملت أسئلة وأجوبة مرتجلة وإن كانت علنية، رزح فيها مهندسو النشاط الاستيطاني الإسرائيلي تحت وطأة الانتقادات بسبب جهودهم العازمة على تقويض احتمالات تحقيق تقدم في المفاوضات. ومن خلال تركيزه الشديد على النشاط الاستيطاني – بما في ذلك الضجة الإعلامية التي سببها هذا النشاط في الخارج – ضاع خلال كلمات إنديك الخبر المهم الذي كشفه عن الجولة الدبلوماسية الأخيرة، وخاصة واقع اعتقاد المفاوضين الأمريكيين بأنهم ربما كانوا قد حصلوا على تنازلات كافية من إسرائيل من أجل التوصل إلى اتفاق انفراجة، إلا أن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس رفض حتى الرد على المقترحات الأمريكية عندما كان في واشنطن للقاء الرئيس أوباما في منتصف آذار/مارس.

وقد شملت التفسيرات الرئيسية من الخطاب والملاحظات التي أعقبتها ما يلي:

• في الوقت الذي سرد فيه إنديك قائمة من العبارات والإجراءات الإعتراضية التي اتخذها كل جانب، قال أيضا إن "التصميم على استخدام النشاط الاستيطاني كوسيلة لإفشال المفاوضات" هو الذي سمّم الأجواء فيما يتعلق بإجراء المزيد من المحادثات. وبشكل أعم، تحسّر الوسيط الأمريكي على التأثير السلبي الذي يمكن أن يؤدي إليه النشاط الاستيطاني على مستقبل إسرائيل على المدى الطويل. وقال "إن النشاط الاستيطاني المستشري – خاصة في خضم المفاوضات – لا يقوّض فقط الثقة الفلسطينية في الهدف من المفاوضات، بل يمكن أن يقوّض أيضا المستقبل اليهودي لإسرائيل. وإذا استمر هذا الوضع، يمكن أن يصبح جرح قاتل لـ "فكرة" كون إسرائيل دولة يهودية. وسيكون ذلك مأساة ذات أبعاد تاريخية".

• حتى في الوقت الذي انتقد فيه الوسيط الأمريكي مهندسو النشاط الاستيطاني لإحباطهم المحادثات كما قال، أشار إنديك بصورة واضحة في تصريحاته المعدّة سلفا إلى أن أكثر من نصف جميع الوحدات الاستيطانية التي أقيمت بالفعل خلال فترة المفاوضات كانت ضمن أراضي الضفة الغربية التي كان الفلسطينيون قد اقترحوا سابقا التنازل عنها لصالح إسرائيل من خلال مقايضات الأراضي. إن النطاق موضع البحث هو أكثر تقييداً من المنطقة داخل "الجدار الأمني" أو ضمن تعريف إسرائيل لـ "الكتل الاستيطانية". وعندما سُئل عما إذا كانت هذه القطعة المحددة من البناء قد تشير إلى أن النشاط الإستيطاني الإسرائيلي خلال محادثات السلام كان مقيداً تماما في الواقع، رفض إنديك هذه الفرضية وقال إن الفلسطينيين لم يميزوا بين الوحدات التي تم بناؤها والوحدات التي هي في مراحل مبكرة من عملية التخطيط. وقال إنديك، "إن الدمج بين المناقصات والتخطيط – قالوا إنهم أعلنوا عن تخطيط بناء 8000 وحدة سكنية – والتي جاءت أثناء إطلاق سراح كل دفعة من السجناء، كان لها تأثير ضار جداً على المفاوضات".

• على الرغم من هذه الخطوات المثيرة للجدل وغيرها من التصريحات الأخرى، أشار إنديك إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قد أظهر "مرونة" كبيرة في المحادثات الثنائية مع المسؤولين الأمريكيين، وبحلول موعد زيارته لواشنطن في بداية آذار/مارس، كان في "نطاق التوصل إلى اتفاق ممكن". ولم يقدّم إنديك تفاصيل حول تنازلات نتنياهو، على الرغم من أن التقارير الصحفية قد أشارت إلى إبدائه تنازلات كبيرة حول موضوع الأراضي، بما في ذلك استعداده للتفاوض على أساس حدود عام 1967 مع مقايضات الأراضي. وبشكل عام، لم يوجه إنديك تعليقات انتقادية تجاه رئيس الوزراء، على الرغم من أنه ترك دون جواب السؤال الأساسي لماذا، حسب رأيه، لم يعمل نتنياهو على كبح جماح لوبي المستوطنين في حكومته إذا كان على استعداد لاتخاذ خطوات ذات آثار مدوّية سياسياً من أجل التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين.

• قال إنديك أنه حين أقدمت الإدارة الأمريكية على الانخراط ثانية في محادثات مع الفلسطينيين – بعد فترة وجيزة من زيارة نتنياهو – من أجل الحصول على تنازلات والضغط عليهم نحو التوصل إلى اتفاق، كان عباس قد انسحب من العملية: "لا أستطيع أن أقول إنني أفهم تماماً جميع العوامل ذات الصلة، ولكن [عباس] أغلق الطريق خلال تلك الفترة... والحقيقة هي أنه عندما جاء إلى واشنطن في منتصف آذار/مارس وطرحنا أفكار على الطاولة، لم يكن على استعداد للرد في ذلك الحين". وأضاف: "[عباس] هو الآن في التاسعة والسبعين من عمره، ويشعر بالإرهاق، ويريد ان يترك منصبه، كما أنه أكثر تركيزا على الخلافة الآن من تركيزه على صنع السلام". ووفقا لإنديك، إن الانتخابات المتوخاة كجزء من المصالحة بين «حماس» و «فتح» هي العامل الرئيسي وراء خطط عباس – فهو لا يريد أن يستقيل في ظل الظروف الراهنة لأن شخصية من «حماس» (رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني المعطل حالياً) هي التي ستحل محله.

ونظراً للتصريحات الواسعة التي جاءت في خطاب إنديك المعد سلفاً، من المهم الإشارة إلى عدة نقاط رئيسية لم يثيرها الوسيط الأمريكي:

• خبرة إدارة أوباما في عملية السلام خلال فترة ولايتها الأولى وكيف كان بإمكانها أن توفر لكلا الجانبين سياقاً مهماً لهذه الجولة من المفاوضات. لقد شملت تلك الجهود التي جاءت في وقت مبكر من فترة ولاية هذه الإدارة قيام مواجهة مع إسرائيل حول النشاط الاستيطاني (أي، "لا لبنة واحدة" [كما جاء في موقف الإدارة الأمريكية])، وموافقة إسرائيل اللاحقة على تجميد الاستيطان لمدة عشرة أشهر، وعدم الانخراط الفلسطيني خلال التسعة أشهر ونصف الأولى من ذلك التجميد، والمأزق الذي نجم عن ذلك.

• أي أخطاء أو نقاط ضعف من قبل فريق السلام الأمريكي والإدارة الأوسع. بطبيعة الحال، إن إمكانية قيام إنديك بالإعلان نيابة عن مسؤوله المباشر الوزير كيري [بأنه كان طرفاً في الفشل] من خلال خطئه، قد يكون أكثر مما يمكن توقعه. لكن تفاصيل مثل هذه الأخطاء قد بدأت في الظهور بالفعل. فعلى سبيل المثال، في وقت مبكر من مؤتمر واينبرغ، كشف مفاوض السلام الإسرائيلي مايكل هيرتسوغ أن كيري قد توصل إلى تفاهمات متعارضة مع كل جانب حول كيفية إطالة أمد المفاوضات – بما في ذلك الإفراج عن الدفعة الرابعة من السجناء – وبالتالي ساهم في التأخير في هذه العملية. بالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن إنديك لم يقدم أي تلميح حول الخلافات داخل الإدارة فيما يتعلق بعملية السلام، في الوقت الذي أفادت التقارير أن الخلافات بين وزارة الخارجية والبيت الأبيض/مجلس الأمن القومي كانت عائقاً رئيسيا أمام قيام نهج متماسك ومنسق من قبل الولايات المتحدة. وبشكل عام، لم يتطرق إلى المسألة الأوسع والأبعد حدا – باستعادة إلى الأحداث السابقة، هل كانت الأشهر التسعة الماضية لحظة موائمة للقيام بمساعي كبيرة نحو التوصل إلى اتفاق انفراجة تقوده الولايات المتحدة، وهل كان من الحكمة للإدارة الأمريكية السعي إلى التوصل إلى اتفاق كهذا؟

• دور الجهات الفاعلة الأخرى في الشرق الأوسط و"مبادرة السلام العربية". في الماضي، كانت الأطراف الفاعلة العربية قد برزت بصورة كبيرة في استراتيجية التفاوض الأمريكية بسبب قدرتها على توفير غطاء للتنازلات الفلسطينية أو تقديم حوافز دبلوماسية لإسرائيل. ففي مراحل مختلفة من عملية السلام، استشهد مسؤولون أمريكيون بوعد الاعتراف العربي والإسلامي الواسع بإسرائيل كحافز لإسرائيل للتوصل إلى تسوية؛ وفي الآونة الأخيرة، لعبت الدول العربية أيضا دورا سلبيا من خلال تأييدها، في قمة الجامعة العربية في آذار/مارس، لرفض عباس الإعتراف بإسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي، ذلك الدور الذي من المرجح أن يجعل أي حل وسط بشأن هذه المسألة أكثر صعوبة في المستقبل. ومع ذلك، لم تُشر توضيحات إنديك سوى إلى العلاقة الثلاثية بين الإسرائيليين والفلسطينيين وواشنطن. ومن غير الواضح ما إذا كانت هذه الثغرة تعكس تأكيداً ضمنيا على أن التأثير الإقليمي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني يستمر في التدهور، وخصوصاً على خلفية الأزمات العابرة للحدود الوطنية، كالصراع الدائر في سوريا وسعي إيران للحصول على نفوذ إقليمي.

• القضية الحارة المتأججة حول مطالبة إسرائيل بالاعتراف بها كدولة قومية للشعب اليهودي. عندما سُئل إنديك عن هذا الموضوع في فترة الأسئلة والأجوبة، قال إنه لأمر "مشروع" بالنسبة لإسرائيل أن تثير هذه القضية، وأنه "بمجرد أن يصل الفلسطينيون إلى فهم الكيفية التي سيكون عليها شكل دولتهم – وعندما سيحصلون على هذه الدولة، سوف تصبح هذه القضية أقل أهمية بكثير، وقابلة للحل". ولكنه قدم تشخيصاً قاتماً حول [إمكانية] حلها قريباً: "إن الفجوة حول هذا الموضوع واسعة جداً في الوقت الراهن. فرئيس الوزراء نتنياهو يقول إنها مسألة تأسيسية، و[عباس] يقول، 'أنا حتى لن أناقشها'".

في انتظار قرار كيري

إن الرواية حول ما الذي تسبب حقاً في التوقف الفجائي للمفاوضات هو في صميم توضيحات إنديك. فبفصاحة وإحساس، تمثل التوجه الرئيسي لكلمته في أن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي (الفعلي والمخطط) كان الأول بين متساوين كسبب للمأزق الحالي – وليس السبب الوحيد ولكنه بالتأكيد الأكثر أهمية. وفي الوقت نفسه، صوّر وصفه وجود مرونة لدى رئيس الوزراء الإسرائيلي واستعداده لتقديم تنازلات كبيرة للتوصل إلى اتفاق سلام، إلا أن ذلك لم يؤدي سوى إلى رفض زعيم فلسطيني، في لحظة حاسمة، حتى الرد على المقترحات الأمريكية. وليس من السهل التوفيق بين طرفي هذه الرواية.

إن التأثير الحقيقي لكلمة إنديك قد يتمثل في التداعيات التي قد تكون لها على كبار المسؤولين الأمريكيين – وخاصة الوزير كيري – في الوقت الذي يناقشون فيه القرار الحاسم حول كيفية المضي قدما في عملية السلام. فقد قال إنديك بأنه تجري حالياً "إعادة تقييم" سياسة الولايات المتحدة [المتعلقة بهذه الوساطة]؛ إن هذا المصطلح حافلا بالمعاني التي تحتوي على ذكريات من "إعادة تقييم" [سياسة أمريكا في الشرق الأوسط] في فترة كيسنجر. ومع ذلك، فكما أشار إنديك، لم تكن "إعادة التقييم" الماضية سوى وقفة بين دورات من المباحثات للتوصل إلى سلام – فبعد بضعة أشهر فقط من اختتامها، توسطت الولايات المتحدة في اتفاق فك الاشتباك الثاني الذي أدى إلى انفراجة بين إسرائيل ومصر.

وفي الوضع الحالي، هناك تكهنات مكثفة حول خطوة الوزير كيري المقبلة. فمن جهة، يمكن أن يختار من بين مجموعة من المتابينات على غرار "خيار جيمس بيكر": أي الموافقة على التركيز على النشاط الاستيطاني باعتباره السبب الرئيسي، إن لم يكن الوحيد، لانهيار الدبلوماسية، والإعلان عن نوع من الرؤية للأفكار الأمريكية تكون كافية للتوصل إلى اتفاق فلسطيني – إسرائيلي، ودعوة الأطراف للاتصال به كلما يشعرون بـ "العجلة" (إذا استخدمنا مصطلح إنديك) لتقديم التنازلات اللازمة لتحقيق انفراجة. وقد يكون لذلك تأثيرا، إن لم يكن عزما، على تكديس حصة الأسد من اللوم على إسرائيل وإبراء الفلسطينيين بفعالية من المسؤولية عن خطواتهم (وتقاعسهم عن القيام بأي خطوات) خلال عملية المفاوضات. وفي حين إن هذا النوع من السياسة قد يكون مغريا للبعض، إلا أنه توجد فيه بذور العديد من الصداعات السياسية المستقبلية، مثل تعزيز الإدانة الدولية لإسرائيل الأمر الذي سيضطر الولايات المتحدة إلى العمل على مواجهتها؛ وتعزيز شعور إسرائيل بالتخلي عنها في لحظة حاسمة من المفاوضات النووية الإيرانية؛ وتعزيز مزيج قوي من التحدي وانعدام المسؤولية بين الفلسطينيين الأمر الذي قد ينتهي بقيام وضع سياسي أسوأ بكثير في رام الله.

وفي المقابل، يحتفظ كيري بمجموعة من الخيارات للحفاظ على انخراط الولايات المتحدة – وانخراطه شخصيا – في عملية صنع السلام، وإن ربما كان هذا بشكل مختلف. ويشمل ذلك اتخاذ خطوات نشطة مع الجانبين لضمان استدامة التعاون الأمني بينهما؛ واقتراح خطوات أحادية الجانب يمكن أن يتخذها كل طرف والتي قد تعيد تنظيم الوضع السياسي بطريقة تجعل قيام احتمال أكبر لنجاح المفاوضات الرسمية؛ والتنسيق مع كلا الجانبين لمنع الدخول في دوامة من الخطوات السلبية الأحادية الجانب التي من شأنها أن تجعل العودة إلى المفاوضات الدبلوماسية أكثر صعوبة (مثل إطلاق المزيد من المبادرات الفلسطينية للحصول على مكانة وحقوق في منظومة الأمم المتحدة، أو بناء مستوطنات إسرائيلية فعلية في المناطق النائية التي يعتقد معظم الإسرائيليين أنها سوف تصبح في النهاية جزءا من الدولة الفلسطينية)؛ والعمل مع عباس لضمان أن تؤدي جهود المصالحة الفلسطينية إلى الهيمنة السياسية للقوى المؤيدة للسلام، وتقديم مرشحين ذوي عقلية إصلاحية ويتمتعون بمصداقية لخلافة القيادة.

ويتطلب هذا الاتجاه السياسي مشاركة أمريكية مستمرة – أي، الكثير من العمل الشاق – وإن لن يكن ذلك مشابها للجهود الدبلوماسية الطموحة التي بُذلت في الأشهر الأخيرة. وسيتضح في الأيام المقبلة، ماذا كانت واشنطن ستبتعد وتنزع يدها عن الساحة الإسرائيلية الفلسطينية إلى أن يغيّر الطرفان نفسهما من مسارهما، أو – بدلا من ذلك – تتحول من الجهود ذات المخاطر والمكافأة العالية التي تمثلت بها التسعة أشهر الماضية إلى دور أقل بروزا، وأكثر تدريجية، ولكن مع ذلك انخراطا مستمرا وعميقا للدبلوماسية الأمريكية مع كلا الطرفين.

عن «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط»

مصادرة ممتلكات القرضاوي .. رسالة بالغة السوء!

محمود سلطان

قررت السلطة يوم أمس الأول ، التحفظ على أموال الصحافي أحمد منصور، والداعية يوسف القرضاوي!!

منصور صحافي وإعلامي بارز في واحدة من أشهر القنوات العالمية «الجزيرة».. والقرضاوي أحد أشهر الدعاة، وينزله الثقاة من أهل العلم منزلة أحمد بن حنبل وابن تيمية.. اللذين أسسا للتيار «اجتماعي ـ ديني» ممتد ومتدفق عبر الأجيال المتعاقبة، ولايزال يقض مضاجع الطغاة في العالم الإسلامي رغم وفاتهما منذ قرون : الأول توفي عام 241 هـ والثاني توفي عام 726 هـ.

ولا ندري معنى الرسالة التي شاءت السلطة أن تبرقها إلى العالم من قرار اعتدائها على الممتلكات الخاصة لشخصيتين كبيرتين يمتلكان أدوات شديدة تأثير على الرأي العام وتوجيهه صوب أي هدف يحددانه سلفاً؟!

إن مصادرة أموال شخصيتين معارضتين للنظام، رسالة بالغة السوء ليس فقط للداخل، وإنما أيضا للخارج، الذي لن يتساءل فقط عن درجة النضج السياسي لصناع القرار في القاهرة وحسب إنما أيضا عن رد فعل أصحاب الأموال الأجانب وغيرهم الراغبين في استثمارها بمصر.

السلطة تتصرف بـ«خفة» أمام الخصوم.. وليس بـ«رصانة الدولة» التي من المفترض أن تترفع عن الدخول في علاقات ثأر اقرب إلى "نزق" المراهقين.. وليس إلى حكمة «البالغين».

كيف سيطمئن المستثمر الأجنبي على أمواله، في حين يرى السلطة تصادر أموال المعارضين بجرة قلم.. وما الذي يمكن أن يعصمه من مثل هذا المصير الأسود حال اختلف مع الدولة.. وما الذي يمنع السلطات من مصادرة أمواله حال خرج عن رضاها وأثار سخطها وغضبها عليه؟!

المدهش أن الدولة برّرت إصدار قانون يمنح العفو التي تبرمها مع المستثمرين من أية محاولة للتقاضي والطعن عليها من الأفراد والمحامين ومنظمات حقوق الإنسان.. وتعتبرها عقودا مقدسة وتغل يد القضاء عن النظر فيها.. برّرت ذلك بقولها إن القانون على هذا النحو، يحول دون لجوء المستثمر إلى القضاء الدولي.. في حين يصدر منها ما يشجع ويبرر المواطنين، اللجوء إلى المحاكم الدولية.. على نحو ما حدث يوم أمس الأول من مصادرة أموال المعارضين المقيمين في الخارج!!

السلطة المؤقتة تنتقي من التصرفات ما يسيء إلى سمعتها وإلى سمعة البلد، بشكل يطرح سؤالا بشأن مؤهلاتها وقدرتها على حماية الأمن القومي المصري وما إذا كانت أمينة على المصالح الوطنية العليا، .. وهو سؤال لا يستفسرعن مؤهلات السلطة الحالية التي باتت على وشك الرحيل بعد الانتخابات الرئاسية.. وإنما يستفسر عن قدرة النظام الذي سيرثها، خاصة وأنه هو الذي يدير البلاد فعلا، وينتظر فقط برتوكولات ترسيمه رسميا في اليوم التالي من إعلان نتائج الانتخابات.

عن «المصريون» القاهرية

تحديات ما بعد فوز بوتفليقة بولاية رابعة في الجزائر

أميرة محمد عبدالحليم

لم يكن فوز الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بولاية رابعة في الانتخابات الرئاسية التي جرت الخميس 17 إبريل 2014 بنسبة 81.49% من الأصوات مفاجئاً، خاصة أن تلك النتيجة كانت محسومة سلفا لصالحه. بيد أن المشهد الانتخابي برمته عكس مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية التي تعيشها الجزائر، بعد سنوات من عبور العشرية السوداء التي عايشت إرهابها خلال التسعينيات، وتركت بصماتها الواضحة على الدولة والمواطن الجزائري، وعقب نجاح الجزائر في تجنب اضطرابات وتطورات عصفت بالاستقرار في دول في الشمال الإفريقي بعد إطاحة الاحتجاجات الشعبية بالأنظمة الحاكمة بها، منها دولتان (ليبيا وتونس) تشترك معها في الحدود.

فجاء إعلان الرئيس المنتهية ولايته عبد العزيز بوتفليقة عن ترشحه في هذه الانتخابات ليعكس جملة من التحديات تواجهها الدولة الجزائرية وتقف حائلاً دون بروز ترتيبات ديمقراطية حقيقية تتناسب مع قوتها الاقتصادية ودورها الإقليمي الذي دعمته تطورات السنوات الأخيرة.

7عوامل دعم الرئيس بوتفليقة

فعلى الرغم من حالته الصحية التي راهن الكثيرون على أنها ستمثل عقبة أمام ترشحه لولاية رابعة في الجزائر؛ حيث تعرض الرئيس بوتفليقة خلال العام الماضي لجلطة دماغية، وبروز خلافات قبل الانتخابات الرئاسية بين الدائرة المحيطة بالرئيس بوتفليقة أو ما يطلق عليها "عشيرة بوتفليقة" ورئيس المخابرات محمد مدين، ترجمتها بعض المصادر على أنها محاولة لمنع فوز الرئيس بولاية جديدة للحكم – فإن هذه الخلافات قد أثارت مخاوف من وجود انشقاقات داخل النظام الحاكم تهدد الاستقرار الداخلي، فعززت موقف الرئيس بوتفليقة، وزادت سيطرة مؤسسة الرئاسة على جهاز المخابرات الرئيسي ودعمت التحالف بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية([1]).

وأصر بوتفليقة على خوض المعركة الانتخابية والفوز بولاية جديدة، يدفعه في هذا الاتجاه حزبه "جبهة التحرير الوطني" والمؤسسة العسكرية ونخبة من رجال الأعمال، واعتمد بوتفليقة على ما أحرزه من نجاحات خلال خمسة عشر عامًا قضاها في الحكم، كان في مقدمتها إنجازه المصالحة الوطنية وإنهاء سنوات العنف، وتمكنه من تحقيق الاستقرار بعد أكثر من عشر سنوات عاشها الشعب الجزائري تحت وطأة الجماعات المتشددة وصراعها مع الأجهزة الأمنية، ثم مواجهتها المواطنين الأبرياء. في الوقت الذي لم تمتلك فيه الساحة السياسية بديلاً في ثقله السياسي.

ويستند الاستقرار السياسي "الهش" الذي صنعته سنوات حكم بوتفليقة إلى ثلاث ركائز: الدولة الريعية التي تعتمد على وجود دخل ثابت مستمر من بيع النفط والغاز؛ حيث تمتلك الحكومة أموالا طائلة من عائدات النفط والغاز؛ ما يعني أنها تستخدمها لإسكات المحتجين إذا اقتضى الأمر، وشراء السلم الاجتماعي، في الوقت الذي تقوم فيه بدور حاسم كفاعل في الأمن الإقليمي، مع وجود خوف على نطاق واسع في المجتمع الجزائري من تكرار أهوال الصراع الداخلي المسلح في التسعينيات، التي ذهب ضحيتها نحو 200 ألف قتيل([2])، يضاف إلى هذه الركائز عدم وجود معارضة حقيقية في الجزائر؛ فالنظام صنع من حوله فراغا بشراء البعض وإقصاء البعض الآخر.

مقاطعة التيار الإسلامي الانتخابات

وقد أثار وضع بوتفليقة الصحي وقراره الترشح لفترة رئاسية رابعة، جدلا واسعًا لم تشهده الجزائر من قبل، فأدى إلى انسحاب بعض المرشحين المحتملين، مثل رئيس الحكومة الأسبق أحمد بيطور، وانقسمت الأحزاب السياسية بين المشاركة والمقاطعة، وبين تأييد الرئيس المنتهية ولايته ودعم أحد المرشحين المنافسين له.

ففي الوقت الذي انضمت فيه أحزاب "جبهة التحرير الوطني"، و"التجمع الوطني الديمقراطي"، وتجمع "أمل الجزائر" إلى حملة ترشيح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة؛ ساندت أحزاب مثل "حركة الإصلاح الوطني" منافسه ورئيس حكومته السابق علي بن فليس، أما أحزاب "حركة مجتمع السلم" و"حركة النهضة"، و"التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية"؛ فقد دعت إلى مقاطعة الانتخابات، وشككت في نزاهتها.

وكانت مواقف أحزاب التيار الإسلامي التي دعا أغلبها إلى مقاطعة الانتخابات، الأبرز في هذا السياق؛ فعلى الرغم من أن هذه الأحزاب لم تنجح منذ أول انتخابات رئاسية تعددية شهدتها الجزائر عام 1995 في تحقيق الإجماع على مرشح توافقي، وكانت حظوظ مرشحيها في انتخابات 2004 و2009 ضئيلة؛ حيث تعاني هذه الأحزاب من الانقسامات والخلافات الشخصية والأيديولوجية بين أعضائها التي تدور في معظمها حول التعامل مع النظام الحاكم وتأييد أو رفض سياساته – فإنها صعّدت مواقفها في اتجاه مقاطعة الانتخابات الرئاسية باعتبار أن نتائجها محددة مسبقا دون أن تتوقف هذه الأحزاب عند تاريخها السياسي وما فقدته من شعبية نتيجة حالة التفكك التي تتسم بها بعضها؛ ما دفع بعض المحللين إلى تصور أن مقاطعتها الانتخابات الرئاسية ما هو إلا ذريعة تتفادى بها حدوث انتكاسة جديدة لها.

الموقف الغربي

حرصت القوى الغربية، خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، على متابعة الجدل والتنافس الذي سبق التصويت في الانتخابات الرئاسية؛ إذ تحتل الجزائر مكانة متميزة في إطار المصالح الأمنية والاقتصادية للغرب في المنطقة العربية وإفريقيا، ومن ثم عملت القوى الغربية على تأكيد استمرار الاتفاقيات والتعاون مع الجزائر إذا وصل أي رئيس يختاره الشعب الجزائري، مع استمرار حالة الاستقرار النسبي الذي تعيشه هذه الدولة؛ فاستقرار النظام يتجاوز المصطلحات التي دأب الغرب –خاصة الإدارة الأمريكية– على الترويج لها في علاقاتها بالدول العربية والإفريقية، خاصة ما يتعلق بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وجاءت الزيارة التي أجراها وزير الخارجية الأمريكي جون كيري قبل أيام من الاقتراع، لتعبر عن الدعم الأمريكي للاستقرار في الجزائر (وبصورة ضمنية دعم الرئيس بوتفليقة)؛ فمنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر والمسئولون الأمريكيون يهتمون بتعزيز التعاون الأمني الوثيق بين واشنطن والجزائر؛ لما تملكه هذه الدولة من تجربة في مجال مكافحة الإرهاب، وجيش قوي؛ حيث تأتي الجزائر في المرتبة العشرين بين أكبر ميزانيات الدفاع في العالم.

وعلى الجانب الآخر تمتلك الجزائر وفرة من الطاقة والنفط؛ فلديها رابع أكبر احتياطيات نفطية في إفريقيا، وثاني احتياطيات من الغاز؛ حيث يجري بين الولايات المتحدة والجزائر حوار استراتيجي عقدت الجولة الثانية له أثناء زيارة وزير الخارجية الأمريكي إلى الجزائر.

ومع التداعيات التي نجمت عن الانتفاضات الشعبية في الشمال الإفريقي، تدعمت الأهمية الإقليمية للجزائر؛ فالاستقرار النسبي الذي تعرفه مقارنة بحالة الاحتقان والفوضى التي تشهدها مواقع عديدة في المنطقة العربية؛ تأتي في صدارة أولويات السياسة الخارجية الأمريكية والسياسات الأوروبية أيضا، خاصة بعدما أدت هذه الانتفاضات إلى تهديد الأمن الأوروبي، بعد زيادة معدلات الهجرة غير القانونية، والفراغ الأمني في ليبيا ومنطقة الساحل الإفريقي وانتشار الجماعات المتطرفة.

كما عززت الأزمة الأوكرانية التي تهدد إمدادات الغاز الروسية، الحرص الأوروبي على متابعة التطورات التي تشهدها الجزائر، والاهتمام بالكيفية التي ستُدير بها الجزائر إنتاج الطاقة الثابت، والجولة الجديدة من الاستكشافات؛ حيث تزود الجزائر أوروبا بخمس وارداتها من الغاز.

تحديات ما بعد الفوز

على الرغم من الشعبية التي يحظى بها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة التي أهلته للفوز بولاية رابعة للحكم، فإن المرحلة القادمة تحمل العديد من المخاوف والتحديات أمام الشعب الجزائري؛ فالرئيس في الولاية الجديدة ستُسند إليه مهمة الحفاظ على وحدة التراب الجزائري ومواجهة الأخطار القادمة من كل حدب وصوب، وواد الفتن التي تشتعل من حين إلى آخر بين الجماعات المختلفة (كالفتنة المذهبية التي شهدتها مدينة غرادية مؤخرًا في جنوب البلاد)، وكذلك الحفاظ على العلاقات الاستراتيجية بين الجزائر والغرب، خاصة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وعلاقاتها بالشركاء الإقليميين، سواء في إفريقيا أو المنطقة العربية.

فقد نجحت الدولة الجزائرية في تجنب الفوضى والاضطرابات التي شهدتها تونس ومصر وليبيا، وكذلك بعض دول الساحل الإفريقي، مثل مالي والنيجر، عقب اندلاع الاحتجاجات الشعبية التي عصفت بالاستقرار في هذه الدول. إلا أن نجاة النظام الجزائري من الموجات الثورية لا يعني أن هذا النظام قوي أو مستقر بالكامل، بل لا يعني إلا أن هذا النظام لم يتعرض لأشكال من الشعبية ميزت تلك الانتفاضات.

فبعض القوى الشبابية والأحزاب ترفض العزلة التي فرضها النظام الجزائري وحالت دون تغيير أركانه. ومن هذه القوى الحركة الجديدة التي يطلق عليها اسم "بركات"، وهي كلمة تعني باللهجة المحلية: "كفى". إلا أن المشكلة لا تتعلق بفوز بوتفليقة بالانتخابات أو غيره من المرشحين، وفي مقدمتهم رئيس الوزراء الأسبق علي بن فليس، ولكن المشكلة أن الجزائر في عهد بوتفليقة لم تستطع إعداد نفسها للمستقبل؛ فالمعارضة لا تزال ضعيفة، والطبقة الوسطى تستفيد من العطايا التي يمنحها النظام، ومنذ استقلال الجزائر وصل إلى سدة الحكم سبعة رؤساء لم يغادر واحد منهم منصبه عبر صناديق الانتخاب، كما أن الشعب الجزائري لا يزال يخشى من وصول الإسلاميين إلى السلطة؛ فمشاعر الخوف وتحقيق الاستقرار تتجاوز مطالب التغيير والمشكلات الاقتصادية.

وتظل قضية "مرض بوتفليقة" واحتمالات اختفائه من المشهد السياسي (بصورة مفاجأة) تحمل مخاوف للشعب الجزائري؛ فالدائرة المحيطة ببوتفليقة وحزب "جبهة التحرير الوطني" وكذلك المؤسسة العسكرية ووسائل الإعلام الرسمية لم تسمح لأي مرشح للرئاسة من المرشحين الست بعرض برنامجه، حتى المرشح الأقوى علي بن فليس تعرض لهجوم حاد من الرئيس بوتفليقة نفسه، وأنهم بالتهديد بالعنف والإرهاب؛ فهل ستظل هذه الكيانات –إضافة إلى نخبة رجال الأعمال– تعمل للترسم المشهد السياسي وتختار الرئيس بعد اختفاء بوتفليقة في أي لحظة؟! أم ستختار المؤسسة العسكرية الرئيس القادم؟! فالبعض يشير إلى احتمالية أن تكون خلال ولايته الرابعة فترة انتقال سياسي تشهد مزيدًا من التجاذب بين مراكز القوى، مع إمكانية استئناف الصراع بين أجنحة النظام. وهذه الأجواء قد تمنح المعارضة فرصة للضغط على السلطة لفرض انتقال ديمقراطي.

عن مجلة «السياسة الدولية» المصرية